أثر البيئة الاستثمارية على مشروعات ريادة الأعمال بقطاع الخدمات بالمملكة العربية السعودية(2018 - 2021)

أ.د. ذكـــــي مكـــــي إســـــماعيل

أ. عبدالعزيز عبدالغفور عبدالسبحان الأنصاري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين البيئة الاستثمارية ومشروعات ريادة الأعمال في القطاع الخدمي بالمملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في بنك التنمية الإجتماعية والتي تم اختيارها عن طريق إسلوب العينة غير الاحتمالية ، تم توزيع 300 استبانة استرد منها (250) استبانة بنسبة 80 % ، استخدمت الدراسة برنامج الحزمة الاحصائية ونمذجة المعادلة البنائية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها. عدم وجود علاقة بين مكونات البيئة الاستثمارية (مؤشرات اقتصادية، دور الدولة) ومشروعات ريادة الاعمال المتمثلة في (التوسع والانكماش).

الكلمات الافتتاحية: البيئة الاستثمارية، مشروعات ريادة الاعمال ، الخدمات ، المجتمع.

Abstract:

The purpose of this study investigates the relationship betweenInvestment Environmentand Entrepreneurship Projectsin the service sector of SudiaArabia King Dom. The study used descriptive method analysis، the reliability for study adjective the questionnaire were designed to collect data from study sample in Development bank. The study used improbability sample and distributed 300 questionnaires returned 250 questionnaires represent of 80%. The study used (Spss) and equation structural modelling (ESM). The study findings revealed that there is a negative relationship between Investment Environmentdimensions (economic indicators، the role of government) and Entrepreneurship Projectsdimensions (expansion and deflation،).

Key wards: Investment Environment، Entrepreneurship Projects

الإطارالعام للدراسة:

تعد ظاهرة ريادة الأعمال أحد أهم المؤشرات الوعي المجتمعي والرشد فى سياسات وخطط وبرامج التنمية فى المجتمع ، حيث تنظر المجتمعات المتقدمة إلى رواد الأعمال على أنهم نماذج قيادية يجب أن يحتذى بها لما يقومون به من أعمال وما يحققونه من إنجازات ومايوفرونه من فرص استثمارية ووظيفية أمام أجيال متتالية من فئات المجتمع ومع ضعف الطاقة الاستيعابية الوظيفية المؤسسات العامة والمنظمات الحكومية، واتساع نطاق توجه الأفراد إلى الاستقلالية والمخاطرة، ومع التطور التكنولوجى وتيسير الحصول على البيانات والمعلومات وتزايد نطاق التجارة الالكترونية وعدم الحاجة إلى تجهيزات راسمالية كبيرة، ومع التوجه الكبير إلى الاقتصاد الخدمي الذى لايتطلب تقنيات عالية أو مكلفة، مع هذه التوجهات تنامى التوجه والاهتمام بريادة الأعمال، وتزايد الاقبال على تأسيس مشروعات ريادية صغيرة كأحد مؤشرات النمو فى ريادة الاعمال[1]. وتعتبر البيئه الاستثمارية في أي مجتمع الدعامة الرئيسية لتطوره ورقيه،لانها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليها الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل كي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية اساسية معقولة، وحد أدنى من الرأسمال البشري، وقدر من التطور في القطاع المالي وبذلك كي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم اوسع للبيئه الاستثمارية(2).

مشكلة الدراسة:

تتعدد التحديات التي يواجهها رواد الأعمال فى محاولتهم تحسين أداء مشروعاتهم بمنطقة مكة المكرمة من خلال تكوين خلفية معرفية عن التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات وكيفية توجيه بعض الجهات الممولة من بنوك ورجال أعمال نحو دعم ريادة الأعمال على أرض الواقع، وتتمثل هذه التحديات فى المؤشرات البيئه الاقتصادية السالبة وإيقاعها السريع على قطاع الأعمال بوجه عام بجانب الانكماش الاقتصادي الذي يسوده المملكة وما تبعه من تقليص فى حجم الاعمال.وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالى:

هل للبيئة الاستثمارية أثر على مشروعات ريادة الاعمال؟ وتتفرع منها الاسئلة الفرعية التالية:

أ/ ما العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والتوسع والانكماش.

ب/ هل للدولة دور في التوسع والانكماش.

أهداف الدراسة:

1. دراسة العلاقة بين البيئة الاستثمارية ومشروعات ريادة الاعمال.
2. توضيح دور الدولة في عملية التوسع والانكماش.

أهمية الدراسة:

1. يسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية التي اغفلتها الدراسات السابقة خاصة فى المملكة العربية السعودية بمدى معرفة العلاقة بين البيئه الاستثمارية وكفاءة تمويل مشروعات ريادة الاعمال.
2. مساهمة الدراسة من خلال دراسة أبعاد البيئه الاستثمارية (مؤشرات اقتصادية، دور الدولة) فى مشروعات تمويل ريادة الاعمال بالمملكة العربية السعودية.
3. المساهمة في إثراء البحوث العلمية وبناء وتكوين المعرفة العلمية من خلال إختبار مفاهيم الدراسة ومتغيراته.

نموذج الدراسة:

الشكل (1) يمثل نموذج الدراسة

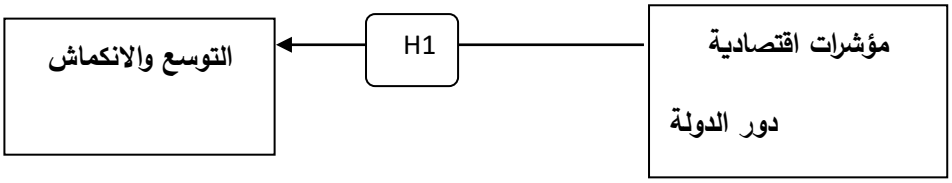

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ايجابية بين البيئة الاستثمارية ومشروعات ريادة الأعمال وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والتوسع والانكماش.
2. العلاقة بين دور الدولة والتوسع والانكماش.

الدراسات السابقة.

1 / دراسة الجبوري (2016) :

بعنوان أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق أنموذجاً) هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين البيئة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر من اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها تشخيص القطاعات الاساسية الجاذبة للاستثمار بما يحقق الاهداف المبتغاه لوضع الاستراتيجيات المستقبلية. وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات المتمثلة بضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي واضطراب الوضع الامني وتردي البنية التحتية الامر الذي انعكس بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الاجنبية.

أهم النتائج التي توصلت عليها الدراسة :

أن البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المستقرة وهذا مالا نجده في العراق

إن مؤشر بيئة أداء الاعمال ترتيباً متأخراً للبيئة الاستثمارية في العراق ممايتطلب جهود استثنائية لتحسين المؤشرات الفرعية.

2 / دراسة فهد وجاسم (2017) بعنوان :

أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق

هدفت هذه الدراسة الى تحليل طبيعة وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إلى العراق خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2014 مع الاشارة إلى أهميتها في تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية. وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالى: هل التنويع في مصادر الدخل يسهم في تحسين جاذبية الاستثمارات الاجنبية في العراق؟

وتوصلت الدراسة إلى أن ارتباط اقتصاديات بعض الدول ومنها العراق بمورد واحد وهو النفط والمتميز بتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية يجعل من هذه الدول تعيش على فوهة بركان وخطر مستمر

ينعكس سلباً على استقرار اقتصاد هذه الدول ويشكل تهديد حقيقي يتطلب الإسراع فى إنتهاج سياسات جديدة تعتمد على التوسيع في القاعدة الانتاجية.

3/ دراسة مشني (2018) بعنوان: واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم وذلك من خلال دراسة واقع المجالات الخمسة في المشاريع الريادية (الابتكار، الابداع والتميز، النمو ، المخاطرة، خصائص الرياديين) بالاضافة إلى دراسة النواحي التطويرية الاربعة للمشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم وهي (الناحية الانتاجية، الناحية التسويقية، تطوير العاملين، الناحية المالية).

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن واقع المشاريع الريادية في محافظة بيت لحم جاء بدرجات عالية لجميع المجالات الخمسة حيث حصل مجال خصائص الرياديين على أعلى نسبة مقارنة بالمجالات الاخرى، أما النواحي التطويرية الاربعة جاءت جميعها بدرجات متوسطة، وتوصلت الدراسة ايضا إلى أن غالبية المشاريع الريادية الصغيرة في محافظة بيت لحم لم تنتقل لأصحابها عن طريق الوراثة.

4/دراسة خربوطلي (2018) عن ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هدفت الدراسة إلى دراسة أهداف واقسام ريادة الأعمال وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم جدواها الاقتصادية.

تمثلت مشكلة الدراسة في إلى أي مدى تساهم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية السورية.

أهم النتائج التي توصل اليها الدراسة:

أن دور الهيئات الحكومية يتركز عادة على وضع الاستراتيجية العامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

إن المنظمات الداعمة للأعمال غير الهادفة للربح هي المحور الرئيسي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التنفيذية لترجمة خطط وبرامج الاستراتيجية العامة الى خدمات وبرامج دعم.

5 / دراسة المبيريك والجاسر (2014) بعنوان النظام البيئي لريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية:

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على النظام البيئي لريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية إذ يتكون هذا النظام من عناصر وافراد ومنظمات وجهات محيطة برائد الأعمال تعين أو تعيق توجه الفرد نحو ريادة الأعمال .

تمثلت مشكلة الدراسة في ماهو أثر النظام البيئي لريادة الاعمال بالمملكة العربية السعودية؟

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: سعت الى القضاء على ظاهرة البطالة، عقدت مؤتمرات بالاشتراك مع الغرف التجارية ، وتشترك في المؤتمرات الدولية الخاصة بريادة الاعمال ، إنشاء الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوجيه البنوك التجارية والمؤسسات الخاصة لدعمها بقروض حسنة دون فوائد

6 / دراسة المختار (2018) بعنوان:

التوجه الريادي في بناء رأس المال البشري دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في مؤسسات الجامعة التقنية الشمالية في محافظة نينوى

هدفت الدراسة إلى إختبار علاقة الارتباط والاثر بين متغير التوجه الريادي بابعاده (الابداعية، اقتناص الفرص،تحمل المخاطر،الاندفاع للمنافسة) ومتغير رأس المال البشري. إذ تمثلت مشكلة الدراسة بالتدني الواضح في مستويات أداء القيادات الادارية في مؤسسات التعليم التقني في محافظة نينوى والمتمثلة بالمعاهد والكليات التقنية فيما يخص تسيير الأمور الإدارية والتنظيمية الخاصة بهذه المؤسسات.

وقد جاءت النتائج مطابقة لفرضيات البحث إذ تبين وجود علاقات إرتباط وأثر ذات دلالة احصائية معنوية لجميع ابعاد التوجه الريادي ومتغير راس المال البشري.

من خلال ما سبق يتضح جلياً انه ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت البيئة الاستثمارية كمتغير مستقل بأبعادها(المؤشرات الاقتصادية، دور الدولة) مشروعات ريادة الاعمال كمتغير تابع بأبعادها (التوسع والانكماش) وكذلك استخدام تحليل إحصائي متقدم (v24Amos) في القطاع الخدمي بالمملكة العربية السعودية وهوما لم يتناوله من قبل الدراسات السابقة.

البيئة الإستثمارية، مشروعات ريادة الأعمال:

البيئة الاستثمارية:

إرتبط مفهوم البيئه الاستثمارية بالمناخ الاستثماري ويستخدم مصطلح المناخ الاستثماري ايضاً على نطاق واسع من الدراسات الاقتصادية بصورة عامة وفي الدراسات المتعلقة بالاستثمار بصورة خاصة، وقد يتسع هذا المفهوم او يضيق حسب السياسة المتبعة لترويج الاستثمار فان الاستثمار بغض النظر عن نوعه او مجاله يظل محكوماً بعاملين هما العائد المتوقع ومستوى المخاطر. المناخ الاستثماري يعبر عن بيئه معينة أو منظومة متكاملة وتتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والبيئه كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون مجملها البيئه الاستثمارية[3].

تعرف البيئه الاستثمارية بانها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها،والتى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيتها كالسياسة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما ويمكن تعريف البيئه الاستثمارية بأنها مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر فى ثقة المستثمر، والإطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية [4]

إن قيام المستثمر باستثمار امواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى يتوقف على مدى توافر بيئه ملائمة للاستثمار في الدول التي يستثمر فيها، إذ ينصرف مفهوم البيئه الاستثمارية إلى مجموع الظروف والاوضاع المؤثرة في إتجاهات رؤوس الاموال وتوطنها، فالاوضاع العامة للبلد وما يتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الاداري للبلد المضيف وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديمغرافية وتوفر عوامل الإنتاج وما يمتلكه البلد من بنى تحتية، فضلاً عن برامج الدولة وموازناتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل ومتوازن مع الخارج وطبيعة الأسواق السائدة في البلد وآلياتها والتشريعات والقوانين ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها بما يترتب عليها من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئه الاستثمارية، إذ تعد هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض. وتعرف البيئة الاستثمارية بأنها مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية وعلى حركة وإتجاهات الاستثمار[5].

أما البيئه الاستثمارية فهي التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار وتتيح للمستثمرين ورجال الاعمال إمكانية او فرصة استثمار اموالهم في أفضل فرصة استثمارية استناداً للدراسات الاقتصادية والمالية التي تجرى من قبل المتخصصين لهذه الفرص وتعرف على أنها مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات السياسية الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه وتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر، وتأكيداً لما سبق فإن البيئه الاستثمارية الجاذبة تتضمن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية منها تحسين الاطار المؤسسي واصدار قوانين محفزة للاستثمار والتجارة مثل تشجيع المنافسة، وأعداد الفرص والخرائط الاستثمارية، قوانين ضمان وفض المنازعات، حماية الملكية الفكرية، عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف، فضلاً عن استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بمؤشراتها المتنوعة[6].

إن البيئه الاستثمارية في أي مجتمع تعتبر الدعامة الرئيسية لتطوره ورقيه،لأنها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليها الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل كي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من الرأسمال البشري، وقدر من التطور فى القطاع المالي وبذلك كي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئه الاستثمارية[7]. وتعرف البيئة الاستثمارية بأنها مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وينصرف تعبير البيئه الاستثمارية أيضاً إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في إتجاهات رأس المال وتوطنه. فالأوضاع السياسية للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الاداري وما يتميز به من فاعلية، والأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بما يتميز به البلد من خصائص جغرافية وديمغرافية تنعكس على توافر عناصر الإنتاج وما شيده البلد من بنى تحتية، ثم خطط البلد وبرامجه الاقتصادية وموازناته ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل وبالخارج وطبيعة الاسواق السائدة بالدولة وآلياتها، والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه واتساقه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق والتزامات [8]. والبيئه الاستثمارية هي البيئه التي تتوفر فيها مستلزمات الإستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرصة إستثمار أموالهم في أفضل فرصة إستثمارية استناداً إلى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجرى من قبل المتخصصين لهذه الفرص وتتأثر البيئه الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية بما فيها من مقومات مشجعى للاستثمار أو عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار عموماً فإن ذلك يؤثر في البيئه الاستثمارية للدولة إذ لايمكن ان تكون بعيدة عن التأثير بالمحيط الاقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول وكذلك فان التأثر والتأثير يصبح متبادل ولكن الدولة الأقوى سياسياً واقتصادياً تكون مؤثرة في الطرف الآخر بشكل أكبر وقد يكون التأثير إيجابي أو سلبي وبالتالي فإن القرارات السياسية والاقتصادية سيكون لها الأثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني. وترتبط البيئه الاستثمارية بصلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، وهي مجموعة المتطلبات الاساسية والتي تشتمل على مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر بيئه أداء الأعمال، ومجموعة العوامل الكامنة والتي تشتمل بالاساس على مؤشر حجم السوق والموارد البشرية والطبيعية وكذلك عناصر التكلفة، واخيراً مجموعة العوامل الخارجية الايجابية مثل مؤشري اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.[9].

المؤشرات الاقتصادية:

هي مجموعة من التقارير الاحصائية الاقتصادية الدورية التي يستخدمها المتداولون في تحديد مدى أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة ، لتقييم مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، تساعد المؤشرات الاقتصادية المستثمرين والمتداولين على تحليل وضع السوق الحالي، وعلى تنبؤ الحالة الاقتصادية للسوق في المستقبل القريب [10].

المؤشرات الاقتصادية تشمل مجموعة مؤشرات أداء الاقتصاد والتي يشير الى تحليلها الى درجة جاذبية البلد للاستثمار، وكل هذه المؤشرات ماهي الا محصلة لعمل المكونات السابقة، وجميعها تدخل ضمن البيئه الاستثمارية [11].

إن المؤشرات الاقتصادية تعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً. لا يحدث هنالك تحسن في مستوى معيشة الفرد، إلا إذا كان وعد للزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم(12).

دور الدولة:

هي النقطة الرابعة الأساسية التي يحتاجها رواد الأعمال للانصاف فإن هناك بعض الإهتمام الحكومي وبعض التسهيلات البسيطة لكنها لا تكاد تذكر مقارنة بالدعم الذي يفترض أن توليه الحكومة لهذا الأمر وذلك لما فيه من فرصة ممتازة لمساعدة الشباب والمجتمع على الدعم نفسه وتخفيف المشاكل الاقتصادية التي يعانون منها [13].

تسهم الحكومات أيضاً في توجيه أصحاب المشاريع الريادية وتقديم المشورة لهم نحو الأفكار الريادية الجديدة، وذلك من خلال بناء قاعدة معرفية متكاملة للاختراعات والابتكارات الجديدة وتنظيم التشريعات والتعليمات التي تسهم من جانبها في فتح المجال امام الابداعات الريادية في تطوير الاعمال الجديدة من سلع وخدمات [14].

تشمل مجموعة من العوامل التي تقوم بها مؤسسات الدولة كالآتي[15] :

أ – الاستقرار السياسي والأمني:

تعتبر العوامل السياسية من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، فالمستثمر ينظر دائماً للمخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في شؤونه ومصادرة حقوقه، فمهما كانت حجم المغريات والحوافز عالياً فأنها لاتكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من انعدام الامن، وعليه فكلما كان النظام السياسي ديمقراطياً فأنه يحقق الاستمرار الأمني المنشود بوجود الشفافية العالية للمعلومات فيكون لصالح البيئه الاستثمارية، ويحدث العكس في حالة التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فان البيئه تكون طاردة للاستثمار.

ب - النظام الاقتصادي:

كلما كان نظام الاقتصادي اكثر تحررية ويعمل على تقليل الحوافز والقيود امام حركة التجارة وعوامل الانتاج (العمالة، راس المال والتكنولوجيا) ويعمل بآلية السوق فإنه يكون جاذباً للاستثمار والعكس هو الصحيح.

ج - النظام البيئي:

ويشمل عدة عناصر منها النظام الاداري والاجهزة القائمة على ادارة الاستثمار والاطار المنظم له وبيروقراطية النظام الحكومي والفساد المالي والاداري، فكلما كانت المؤسسات الحكومية تتمتع بسهولة الاجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات والمعوقات الادارية والتي تكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كانت البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد وصعوبة الاجراءات والبيروقراطية والتخلف وغير ذلك.

هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة أو احدى هيئاتها العامة ، حيث تتولى عملية خلق أصول رأسمالية جديدة وتقوم الدولة أو احد هيئاتها العامة بتمويل هيئاتها العامة ومشروعاتها من فائض مواردها العامة [16].

إن تسهيل الاجراءات وتبسيطها لدى الرياديين يسهل إبتداء المشروع ويقلل العديد من العوائق التي تقف حائلاً امام ذلك، وهنا يأتي دور الحكومة التي تؤثر وبشكل مباشر آليات السوق المختلفة، و آلية العرض والطلب فيه [17]

تشكل الدور الحكومي الداعم للتنافسية في توفير بيئات الاعمال المواتية من خلال السياسات والممارسات- الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الانشطة الانتاجية والخدمية: السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار وتهيئه المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، سياسات تنمية المهارات البشرية، والسياسات الاصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، وأساليب ممارسات سلطات الادارة الرشيدة، وسياسات تحديث البنية الاساسية المادية، تحديث الجهاز الاداري الحكومي، وسياسات نشر تداول المعلومات [18].

مشروعات ريادة الاعمال:

هناك نوع من التداخل الواضح بين المشاريع الريادية وبين المشاريع الصغيرة ولكن يتميز المشروع الريادي عن المشروع الصغير بمجموعة من الخصائص وذلك ان المشروع الريادي يبني على الابتكار والابداع وقد يكون هذا الابتكار على شكل تقديم تكنولوجيا او خدمة جديدة او ابتكار في مجال التسويق او التوزيع او التنظيم. بالإضافة الى قدرة المشروع على النمو ووجود الاهداف الاستراتيجية طويلة المدى[19].

إن المشروع يمكن ان يكون عملية بناء مصنع او بناية مشروع او ان يكون تطوير منتجات جديدة او ادخال نظام جديد او تطوير برمجية، والمشروع كما يبدو هو حزمة من الانشطة أو المهام التي لها بداية ونهاية، وهذا قد لايكون كافياً في التعبير عن المشروع لأن السمة الاساسية في المشروع هي أنه شئ مختلف غير اعتيادي أو مألوف وهذا يعني ان كل نشاط يتكرر بنفس الطريقة المواد والالآت يبتعد عن مفهوم المشروع كما أن المشروع عادة ما يتكون من انشطة متنوعة ويتطلب إنجازها فترة طويلة نسبياً ولكنه مؤقت وتشارك في انجازه اقسام ووحدات وظيفية في الشركة [20].

المشروع هو مجموعة من الاجراءات اللازمة لإنجاز هدف معين، ويشمل التنفيذ المنسق لأنشطة مترابطة، لها أمد محدد له بدايات ونهايات، جميعها فريدة إلى حدما[21].

مماسبق نستنتج مايلي:

1- تقوم المنظمة صاحبة المشروع وقتياً بتحديد مدة حياة المشروع.

2- من الممكن تحديد أهداف المشروع وخصائص المنتج وتحقيقها خلال مراحل تنفيذ المشروع.

3- تؤدي عملية انجاز المشروع الى نتائج تصل توليد منتج جديد او أكثر،

أما جمعية أدارة المشاريع البريطانية فقد عرفت المشروع بانه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أداء وهدف محدد في إطار معايير الكلفة والزمن والجودة. وهناك من يرى أن المشروع يمكن ان يعرف على انه مجموعة من الانشطة تربطها علاقات محددة ومعروفة، تنفذ بزمن محدد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، والمقصود بزمن محدد يعني أن فترة المشروع مؤقتة أو تحدد من قبل مؤسس المشروع ويمكن ان تكون قصيرة كما يمكن ان تكون طويلة.

إذن المشروع في ابسط معانيه، اشملها وهو منشأة مؤقتة مهما قصر أو طال عمره، فهناك مشاريع عمرها دقائق أو ساعات أو اسابيع وهناك مشاريع عمرها شهور وسنين وعقود من الزمن ومايجمع هذه المشاريع هو أنها مؤقتة مهما طال عمرها، وبعد الانتهاء من هذه المشاريع (اذا كانت ناجحة) فإنها تتحول الى صفتها الدائمة أي الى مؤسسة أو منشأة وظيفية او حدث دائم. فالمشروع الريادي يعتبر ذو قيمة جديدة في مجال الاعمال ، مع ضرورة تخصيص الجهد والمال والوقت لإدارة المشروع والقدرة على تحمل مخاطره المحتملة بكفاءة وانتاجية عالية، فهو نشاط ديناميكي لتحقيق الثروة ، بإنتاج منتجات او خدمات قد تكون فريدة او لا تكون باضافة قيمة من خلال الريادي بتخصص مهارات عالية لتحقيق ذلك، كما ان الريادة هي التفرد وتعتمد بشكل اساسي على التنويع والاختلاف، وآليات طرق جديدة في العرض [22]. اكتسبت ريادة الاعمال اهمية بارزة في السنوات الاخيرة نظراً لدورها الحيوي في التنمية المستدامة ومساهمتها في اشراك كافة فئات المجتمع في الحراك الاقتصادي وبخاصة فئة الشباب ، وبرزت ريادة الاعمال بعد ما تأثرت المؤسسات العامة والخاصة في استيعاب المزيد من العاملين وخاصة الشباب، الامر الذي ادى الى تنامي البطالة بين الآف الخريجين ودفعهم للبحث عن أعمال خاصة بعيداً عن الوظيفة، فالريادة دائماً تعني الاستحداث، وقد انتشر هذا المصطلح على نطاق واسع في عالم الاعمال اليابانية في العقود الستة الاولى من القرن العشرين، ومؤخراً أصبحت الريادة تعني السبق في ميدان ما، كما تعني ايضاً من يدير شيئاً جديداً في ميدانه أو يبتكر شيئاً جديداً كلياً يلاقي طلباً ورواجاً [23].

تعرف ريادة الاعمال بأنها القدرة على تنظيم، تطوير وادارة المشاريع التجارية الى جانب التعرض للمخاطر من اجل تحقيق الارباح وذلك عن طريق الاستفادة من الموارد الطبيعية والايدي العاملة، والارض ورأس المال ممايساهم في الحصول على الارباح كما تتميز الريادة بالابتكار والمخاطرة وهي جزء اساسي من قدرة الدولة على تحقيق النجاح في السوق العالمي، كما تعرف ريادة الاعمال بأنها إنشاء مشروع جديد تم إبتكاره وتصميمه وتخطيطه من قبل رواد الاعمال وذلك بهدف إنتاج منتج محدد أو تقديم خدمات مميزة للمجتمع لتوفير أسلوب حياة أفضل [24].

وتعود هذا الاختلافات والتباين في معنى دقيق إلى المشاريع الريادية الى اختلاف خلفيات الكتاب والباحثين، فمنها الاجتماعية والثقافية بالاضافة للخبرات المنوعة التي إكتسبوها، فينظر لها حسب المجال الذي ينتمي اليه الكاتب، ولكن بشكل عام فإن مصطلح المشاريع الريادية يعني المشاريع الابداعية التي يقدمها شخص أو منظمة لإنتاج منتجات او خدمات ذات إضافة نوعية في مجال ريادة الاعمال [25].

التوسع والانكماش:

بالنسبة للمنشآت التي لديها فرصة للتوسع، فإنها تبدأ في تقييم عملية تغيير اسلوبها في التسيير من حيث الاستعانة بالاساليب المالية المتطورة لها بإنجاز أو تحقيق توسعات جديدة في القدرات الانتاجية للمنشأة، ومنه تحتاج في هذه المرحلة الى موارد مالية لتوسيع قدرتها الانتاجية وقوتها البيعية بهدف تطوير وتمويل منتجات وحيازات جديدة.

مرحلة التوسع هي مرحلة توسيع البرامج وتوسيع قاعدة الزبائن للمؤسسة عن طريق تغيرات في هيكلية المؤسسة ويصاحب هذه المرحلة زيادة عدد الزبائن وزيادة نوعية البرامج بشكل ملحوظ. وذكر إن النجاح الممكن تحقيقه في مرحلتي التطور والاستقرار يجب الحفاظ عليه في مرحلة التوسع حيث تتعرض هذه المرحلة الى انهيارات متعددة بعد عملية التوسع والتغيرات غير المدروسة وذلك لاحتياج هذه المرحلة الى مهارات ادارية وملائمة لهذا التطور [26]. ويعزى عملية التوسع والانكماش بالدورات الاقتصادية وهي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات ، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في العديد من النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش التي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه سلسلة التغيرات تكون متكررة وليس دورية، عموماً يمكن القول ان التوسع والانكماش هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، وتحدث في نفس الوقت وفي العديد من الأنشطة الاقتصادية [27].

هي التقلب الطبيعي للاقتصاد بين فترات التوسع (النمو) والانكماش (الركود)، يمكن ان تساعد عوامل مثل الناتج المحلي الاجمالي واسعار الفائدة ومستويات التوظيف والإنفاق الاستهلاكي في تحديد المرحلة الحالية لدورة الاقتصاد او الدورة الاقتصادية. خلال فترة التوسع يسعى المستثمرين الى شراء شركات في مجال تكنولوجيا السلع الرأسمالية والطاقة الاساسية، واثناء فترات الانكماش يتطلع المستثمرون الى شراء شركات مثل المرافق والخدمات المالية والرعاية الصحية.

تشتمل دورة الاقتصاد والتي يشار اليها بدورة الاعمال على اربع مراحل:

- التوسع والقمة والانكماش والقاع. خلال مرحلة التوسع يشهد الاقتصاد نمواً سريعاً وتميل أسعار الفائدة الى الانخفاض ويزداد الانتاج وتتنامى الضغوط التضخمية يتم الوصول الى قمة (ذروة الدورة الى أقصى إنتاج له. نمو القمة يخلق عادة بعض الاختلالات في الاقتصاد التي تحتاج الى تصحيح. يحدث هذا التصحيح خلال فترة الانكماش عندما يتباطأ النمو وينخفض معدل التوظيف ويحدث ركود الاسعار، يتم بلوغ قاع الدورة عندما يصل الاقتصاد الى نقطة منخفضة في النمو والتي يمكن ان يبدأمنهاالانتعاش(مجلة ميم الالكترونية للريادة).

قد يكون نجاح رائد الاعمال في اطلاق مشروعه الريادي في بلده وتحقيقه للنجاح المطلوب نجاحاً كبيراً بالنسبة له، إلا ان اي رائد اعمال طموح لن يتوقف فقط عند النجاح المحلي، وسيسعى بالتأكيد لغزو

اسواق اخرى وتحقيق النجاح المأمول ضمن اسواق أخرى تحمل تحديات جديدة. مع ذلك ، فإن التوسع نحو اسواق عالمية أخرى ليس بالمهمة السهلة ويحتاج لنوع جديد من الانضباط والمهام الجديدة التي قد تكون أصعب من اجل فهم اسواق جديدة قد تكون غريبة على رائد الاعمال وفريق عمله، لذا يحتاج الامر لعدة متطلبات من بينها 3 خطوات اساسية يحتاج رواد الاعمال فهمها من أجل التوسع عالمياً[28] وهي:

أ. فهم الاسواق والعملاء: سيواجه رائد الاعمال وقتاً عسيراً لإطلاق منتجه في حال لم يأخذ الوقت الكافي لفهم الاختلاف الذي يفرق بلاداً عن أخرى حيث هناك عدة فوارق ثقافية واسعة يمكنها أن تؤثر بشكل كبير على نمو مشروعه. سيلعب التسويق دوراً حساساً في الوصول للمستخدمين في اسواق جديدة، لذا سيكون على رائد الاعمال التفكير في القنوات التي يمكن استخدامها من اجل تسويق منتجه.

ب. فهم تصور العميل: لايجب الجزم ان تصميماً ناجحاً في سوق معين سينجح بسهولة في سوق آخر، حيث يحتاج الامر غالباً الى اعادة ترتيب الاوراق عبر اجراءات تتمثل على سبيل المثال في تحسين فهم اللغة المستهدفة، تحسين تجربة الاستخدام لتتناسب ونوعية العملاء المستهدفين.

ج. إيجاد منتجات ناجحة في السوق المستهدف: احد اهم المهام التي يحتاج رائد الاعمال لاتقانها وعدم الملل منها، ان البحث المكثف ضروري لتفادي خسائر وخيمة، فحتى في حال فهم رائد الاعمال للسوق المستهدف وتصور العميل، سيكون دخوله للسوق بمنتج قد يظن أنه سينجح بشكل كبير خطوة خاطئة في حال وجود منتج مشابه ناجح بالفعل ضمن السوق المستهدف، وبالتالي ستكون عماية البحث عن المنتجات المنافسة المتوفرة بالفعل ضمن الاسواق ضرورة قصوى مع وجود حلول أخرى تساهم في تحسين فهم واطلاع رائد الاعمال على أحوال الاسواق من خلال إنشاء علاقات عمل ناجحة مع شركات محلية تساعده على فهم كيفية عما السوق وقاعدة العملاء.

لايمكن التوسع في اقتصاد المعرفة وتنمية حجم اعمال قطاع تقانة المعلومات والاتصالات بدون زيادة عدد ونوعية نضج المنظمات الهادفة للربح ، ولن يأتي هذا مالم يتم دعم ريادة الاعمال وتأمين الاستثمار والتمويل المخاطر للافكار المبتكرة. وتحتاج جميع المشروعات الريادية الى التمويل المناسب سواء من مالكي المشروع او عن طريق الاقراض من المؤسسات المالية الحكومية في مختلف مراحل حياتها بدءاً من نشوؤها اضافة الى الخدمات الاستشارية والفنية المتخصصة وذلك من اجل ممارسة ونمو استمرار انشتطها ويتطلب الابتكار المستدام في العديد من القطاعات، رأس مال تمويلي وقدرة معرفية، تدعيم الجامعات والحكومة، مجموعة واسعة ومتنوعة من برامج التدريب ونقل المعرفة في سبيل ايجاد المستويات اللازمة من رواد الاعمال ذوي المهارات ودعم الشركات الناشئة، ولتعظيم دور الريادة في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة لابد من الالتزام بعدة اركان [29]:

أ- تحسين مناخ الاستثمار والمحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

ب- الاهتمام بآليات دعم الابتكار.

ج- تطوير وتنمية البنية الاساسية والعلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي.

تحليل بيانات الدراسة التطبيقية.

مجموعة منا لقواعد العامة التي تهيمن عل سير العقل وتحدد عملياته من اجل الوصول إلى نتيجة معلومة (30) اتبع الباحث المنهج الوصفي لانجاز البحث حيث يتم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات والأدبيات المتخصصة في هذا المجال التي ستثرى البحث في جانبيه النظري والتطبيقي .هذا المنهج لايقف عند حد وصف الظاهرة فحسب بلى حلل واقعها، ويفسر نتائجها من خلال معالجة بيانات الدراسة، أما الوصول إلى تفسيرات يمكن تعميمها لزيادة رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة قيد الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فيبنك التنمية الاجتماعية العامل في مجال تمويل مشروعات ريادة الاعمال حيث يعد المشروعات الريادية ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني ، كما انه يلعب دوراً هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تعددت الاستثمارات في هذا القطاع وحققت فوائد ومزايا عديدة للمجتمع، كونها تشكل عنصراً من عناصر النشاط الاقتصادي وتسهم بشكل فاعل في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.ويتمثل عينة الدراسة في الموظفين العاملين ببنك التنمية الاجتماعية ويبلغ عددهم 536 موظف تقريبا. وقد تم الإعتمادعلى أسلوب العينة لأنه من غير العملي إستقصاء كل عنصر من المجتمع، وحتى لوكان ممكنا فإن عناصر الوقت والتكلفة وغيرها من الموارد البشرية الأخرى ستحول بين الباحث والقيام بذلك (31)، عينة الدراسة تتمثل فى جزء اومجموعة فرعية من مجتمع الدراسة تم الإعتماد على العينة الميسرة والتي تستخدم خلال المراحل الاستكشافية لمشروعات البحوث،(32) لأنه اتتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة (33)

فانه كلما زاد مجتمع البحث كلما زادت العينة وبالتالي فان اقصى حد لحجم العينة هو300 فرد من المجتمع المختار.

التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة

الشكل (2) التحليل العاملى التوكيدى لمتغيرات الدراسة

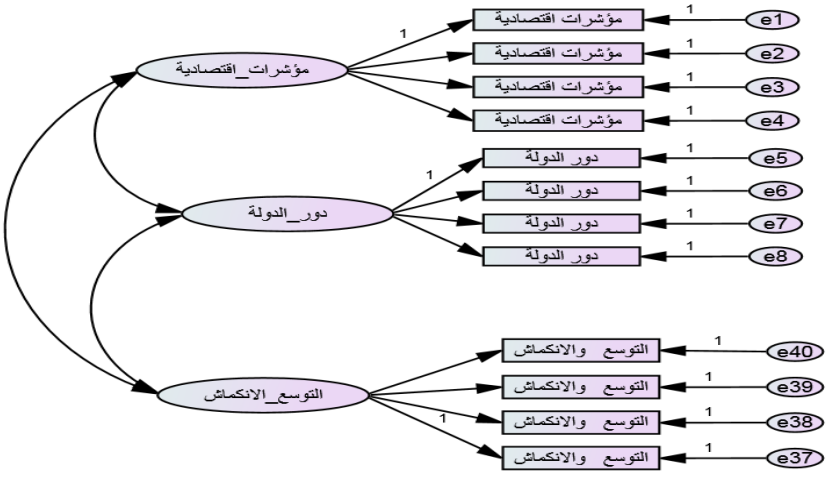

المصدر: من بيانات الدراسة 2020م

جدول (3) الاعتمادية والارتباطات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ألفاكرونباخ	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	1	2	3
المؤشرات الاقتصادية	0.747	3.7840	59156.	**75%**	1		
دور الدولة	0.731	2.8680	78419.	**58%**	334.	1	
التوسع والانكماش	0.65	2.7607	80407.	**46%**	205.	477.	1

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية(2020م)

اختبار فرضيات الدراسة:

نمذجة المعادلة البنائية: [Structural Equation Modelling [SEM

أعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبمعنى أوسع تُمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة في هذا البحث، وفيما يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب ومبررات استخدامه.

تحليل المسار: Path Analysis

وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أومتقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell، 1996)

ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار،أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات.

الفرضية الرئيسية العلاقة بين البيئة الاستثمارية (المؤشرات الاقتصادية،دورالدولة) ومشروعات ريادة الاعمال (التوسع والانكماش).

الشكل (1) العلاقة بين البيئة الاستثمارية ومشروعات ريادة الاعمال.

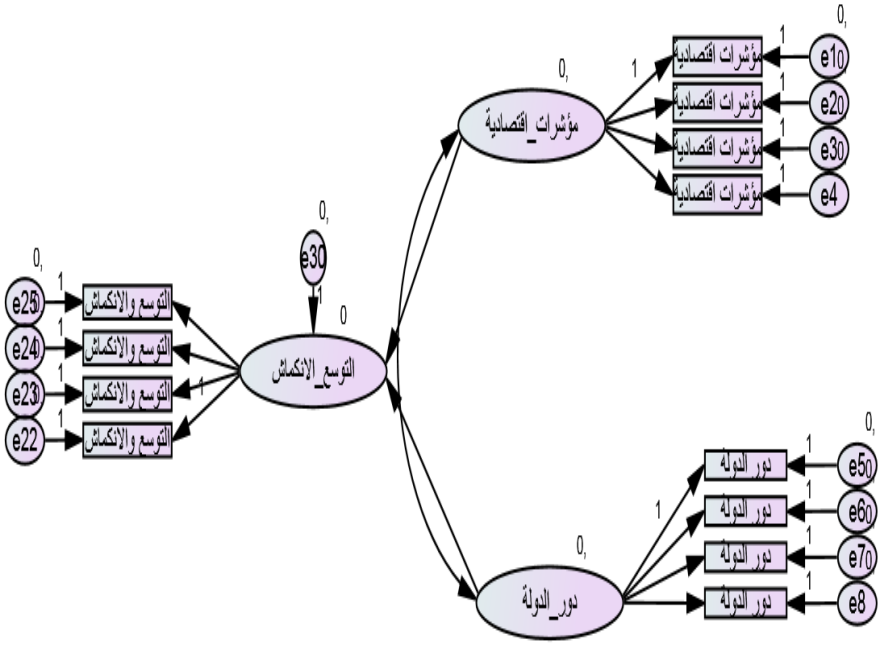

الجدول (2) المسار من البيئة الاستثمارية الى مشروعات ريادة الاعمال

			Estimate	.S.E	.C.R	P
التوسع_الانكماش	--->	مؤشرات_اقتصادية	044.	045.	977.	328.
التوسع_الانكماش	--->	دور_الدولة	001.	007.	190.	850.

المصدر: من بيانات الدراسة 2020م.

الخاتمة:

تناولت الدراسة العلاقة بين مكونات البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية ومشروعات ريادة الأعمال ، ومن خلال العرض والتحليل والرجوع لعدد من المصادر والمراجع والدراسة الفاحصة للدراسة توصلت للعديد من النتائج.

النتائج.

اكدت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة بين مكونات البيئة الاستثمارية (مؤشرات اقتصادية، دور الدولة) بالمملكة العربية السعودية بمنطقة مكة المكرمة ومشروعات ريادة الاعمال المتمثلة في (التوسع والانكماش) مما يتحتم على اصحاب المشاريع الريادية التوسع والتنوع في الخدمات التي تخدمها للمجتمع هذا قد تكون ناتج من آثار وباء كورونا وما نتج عنه من اغلاق كامل لمؤسسات الدولة والخسائر الناتجة من هذا الاغلاق وحجم رجال الاعمال السعوديين من الدعم المباشر لهذه المؤسسات وعن غياب دور الجهات

المتمثلة في رقابة تلك المشروعات وما نتج عن هذه الاجراءات في انكماش وعدم التنوع في المنتجات التي تقدمها هذه المشروعات سواء كانت الكبيرة ام الصغيرة. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الباجوري،2017) التي توصلت الى اهمية زيادة دور المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

التوصيات.

1. زيادة اهتمام المؤسسات بالمشروعات الريادية وتقديم التسهيلات التمويلية اللازمة وتشجيع الرياديين على اقتناص هذه الفرص.
2. التأكيد على ضرورة الاهتمام بجودة البيئة الاستثمارية ومؤشراتها باعتبارها المكونات الرئيسية للفرص الاستثمارية في بيئة المؤسسات السعودية لما لها من دور في تحقيق الفرص الاستثمارية بالمشروعات الريادية.
3. التأكيد على الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية من قبل حكومة المملكة العربية السعودية وذلك لما له من آثار واضحة على أداء المشروعات الريادية واستمرارها

الهوامش:

(1)غسان محمد خليل النجار(2017) اثر ادارة المخاطر لدى اصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية، الجامعة الاسلامية غزة.

(2)ابوبكر، مصطفى محمود (2013) ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(3)زياد طارق سمير(2018) علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد.

(4)خالد عبدالوهاب الباجوري (2017)، ريادة الاعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

(5)غراب رندة (2017) آليات تمويل المشاريع الريادية ، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر

(6)بلال خلف السكارنة (2006) المشاريع الصغيرة والريادة،الأردن عمان.

(7)نبيل جعفر عبدالرضا(2012) البيئه الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات، مؤسسات التاريخ العربي، لبنان، بيروت.

(8)باسم عبدالهادي حسن (2009) العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية، مؤتمر هيئة الاستثمار، بغداد.

(9)حسن كريم حمزة (2016) مناخ الاستثمار فالعراق ، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.

(10)يوسف الحلاق (2017) ماذا تحتاج بيئه ريادة الاعمال،مجلة مشكاة لريادة الأعمال،فلسطين القدس.

(11)سمير رشيد (2017) الريادة –صحيفة الاقتصادية، فلسطين القدس.

(12)إسراء ابو صوي (2019) مفهوم ريادة الأعمال، مجلة موضوع الالكترونية (com.mawdoo3.www)

(13)شبوطي حكيم، مراح ياسين (2017) فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر.

(14)سعد عبدالكريم حماد فرحان،ذاكر هادي عبدالله اللهيبي (2018) أثر بعض متغيرات البيئه الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر، العدد119، الموصل، اقليم كردستان، العراق.

(15)باسم عبدالهادي حسن (2009) العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية، مؤتمر هيئة الاستثمار، بغداد.

(16)حمود صبرينة (صبرينة، 2015) دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار، جامعة سطيف ، الجزائر.

(17)هالة بوعون (2013) تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

(18)جابر مهدي (2015) اثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الاعمال، العدد(2)جامعه السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، الخرطوم.

(19)طارق نوير (2015) دور الدولة الداعم للتنافسية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.

(20)حالوب كاظم معلة، داليا عمر نظمي (2015) البيئه الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال، جامعة بغداد،كلية الادارة والاقتصاد، العدد 2 ،بغداد.

(21)عزت خيرت يوسف، ابراهيم السيد (2016) ادارة تقييم المشروعات : السياسات والاجراءات – جدولة المشروع، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية

(22)نجم عبود نجم (2013) مدخل الى ادارة المشروعات، جامعة الزيتونة، الزيتونةالأردن.

(23)(إيثار عبدالهادي محمد، سعدون محمد سلمان (2011) دور ريادة منظمات الاعمال في التنمية الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ورقلة، الجزائر

(24)ياسين الشريك (2018) 3 قواعد اساسية لرواد الاعمال الطامحين للتوسع عالمياً،مجلة التقنية الريادية،الامارات العربية المتحدة.

(25)مجلةميم الالكترونية للريادة (2020) موقع (https://www.meemapps.com/term/economic-cycle).

(26)عبدالخالق دبي الجبوري(2014) اثر البيئه الاستثمارية فى جذب الاستثمار الأجنبي،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، القادسية.

(27)أيسر ياسين فهد وأحمد محمد جاسم (2017) أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية.

(28)عبدالخالق دبي الجبوري (2016) اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق أنموذجاً، العراق العدد2 مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية.